



برعاية معالي الوزير يوسف فنيانوس، وزير الأشغال العامة والنقل

ورشة عمل تشاورية :
تصوّر لوكالة تنمية وتخطيط حضري
نهج رائد لتنمية منطقة قضاء زغرتا وحوض نهر أبو علي

في 21 و22 حزيران 2018؛ مجموعات العمل في بلدية اهدن
في 23 حزيران 2018؛ الندوة الإستيعادية وعرض الخلاصات في فندق Mist – إهدن

كلمة الدكتور بشير عضيبي

رئيس جمعية المدن المتحدة لبنان ومدير المكتب التقني للبلديات اللبنانية

في 23 حزيران 2018؛ الندوة الإستيعادية وعرض الخلاصات في فندق Mist – إهدن

معالي وزير الأشغال العامة السيد يوسف فنيانوس

حضرة السيدة Brigitte Bariol المندوبة العامة للإتحاد الوطني الفرنسي لوكالات

التخطيط المدني والخبراء الفرنسيين المشاركين

حضرة السيد Marc Fenoli مدير المعهد الفرنسي - طرابلس

حضرة رؤساء البلديات والاتحادات البلدية اللبنانية والاساتذة الجامعيين

حضرة المشاركين جميعا

أهلاً وسهلاً بكم

نلتقي اليوم حول فكرة رائدة لطالما راودتنا في المكتب التقني للبلديات اللبنانية لإعلاء شأن المؤسسة البلدية، لجعلها قادرة على تحدي العصر ومجاراته العولمة واعتماد التنمية المستدامة والتنبه للتغير المناخي،
فكرة تتيح للبلديات وللإتحادات البلدية في هذا البلد بالإمساك بمستقبلها بمحاولة الحوار مع الجار،

فكرة تتخطى التقسيم الإداري الذي راعى التوزيع الطائفي ولكن هذا التقسيم الإداري لم يراعِ مقتضيات محاربة التلوث مثلاً العابر للطوائف، لم يراعِ النقل والهواء والصرف الصحي والنفايات ومعالجتها والعبارة كلها للطوائف.

فكان لا بد من بلورة فكرة التعاون بين مكونات هذا المجتمع لإيجاد الحلول لمشاكلنا وتخطي التقسيم الإداري ومقارعة المستقبل بما هو عليه، أي التحلي بالواقعية لدرء الخطر.

إن تأسيس وكالة تنمية وتخطيط حضري ليست لتحل محل المديرية العامة للتنظيم المدني بل لرفدها بالأفكار وبنائج التشاور مع المعنيين وبالاقتراعات البناءة عوض الاستكانة والقبول بما تعرضه المديرية العامة للتنظيم المدني لعدم وجود البديل. فهنا لا يكفي إعتراض، بل تقديم بدائل، ولا تكفي الشكوى بل عرض إقتراحات حلول وبناء علاقة مهنية رائدة بين البلديات وبين بعضها البعض أولاً وبينها وبين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وتفعيل التعاون اللامركزي بين البلديات اللبنانية وزميلاتها الأوروبية والفرنسية على الأخص ومع المانحين.

لا أريد أن أطيل بكلمتي، ولكن ما يعنيني بشكل مباشر، كمنظمة دولية للمدن وكمكتب تقني للبلديات اللبنانية، أن نتمكن من إيصال الرسالة الى البلديات والاتحادات البلدية خاصة في ما يتعلق بالامور التالية :

- رفد البلديات والاتحادات البلدية بالعنصر البشري وبضرورة الاستعانة به للمضي قدماً في تطوير المؤسسة البلدية.
- تعزيز الثقافة البلدية، إذ لا شهادة ولا دبلوم في هذا الموضوع، ولا تدريب ولا برنامج وطني. فإذا وعى رئيس البلدية أو العضو البلدي دوره الرائد فهذا مكسب وإن لم يع المنتخب المحلي دوره فهنا المصيبة. وفكرة تأسيس وكالة تنمية وتخطيط حضري لمنطقة زغرنا وحوض نهر أبو علي هي المحك.
- التقدم نحو اللامركزية بتعزيز المؤسسة البلدية، وفكرة تأسيس وكالة تنمية وتخطيط حضري لهذه المنطقة هي المعيار، وإلا سنبقى نتغنى ونطالب باللامركزية دون أن نتحلّى بالجدية اللازمة.

لنا تجارب سابقة في لبنان حول موضوع بيروت الكبرى، والزميل Eric Huybrechts المشارك معنا اليوم تابع هذا الموضوع. وهذه التجارب ليست كلها عسلاً. فالمحاذير عديدة، والتحليل كثيرة وبعيدة المدى، والاستنتاجات لا تحصى، الى ما هنالك من أفكار وتوجسات وحذر. أريد فقط أن أنبه الى إشكالية هذا التجمع المنوي إنشاؤه، فإذا نجح، فهو أولاً نجاح فكرة العيش المشترك، وهذا ما نوّدّه.

إن مبادرات البلديات للاستعانة بالخبراء ما زال خجولاً جداً. وكأننا ثبتنا في أذهاننا أن البلدية هي للشؤون الادارية فقط (إعطاء رخصة، تسجيل معاملة، جمع نفايات، تصليح لمبة أو سدّ جورة الى آخره)، ولكن هذه المفاهيم قد عفا عليها الزمن. فإن نظرنا الى البلديات اللبنانية بشكل عام لا نرى فيها مهندساً، وإذا إنوجد فهو هنا للتأشير على رخصة وإذا كانت مطابقة

لقانون البناء ولإحترام العلو والتراجعات وكأن هذا ما سيجعل مدننا جميلة ومستقبلية ومستدامة، وتتحدى بتخطيط مدني مدروس كالذي نحلم به اليوم.

وإذا نظرنا الى بلدياتنا التراثية التاريخية مثلاً، لا نرى فيها أي موظف مكلف بالاهتمام بالتراث وبإحيائه. فلن يحيا التراث بحفلة غنائية في ليلة صيف، ولن نعيش التراث بخطاب موسمي، ولن ندرك التاريخ بنسيانه، ولن نفتخر بما نملك بتغاضينا عنه.

لن نرى أي موظف بلدي في كل بلديات لبنان – شغلنو وعملنو – الثقافة مثلاً.

ولكننا نرى بوادر أمل في بعض البلديات التي وظفت منشطات إجتماعية. وقد أطلقنا هذه الافكار منذ سنوات ونفذنا عدة مشاريع لتعزيز المؤسسة البلدية وهي ليست مشاريع تجهيزية أو إنشاءات بل تدريبية لتأسيس مكاتب بلدية للتنمية المحلية أو لتدريب المهندس البلدي على الشأن البلدي والبعد البلدي المتشابه والمتعدد الاتجاهات وليس على رخصة العمار، الى آخره.

أما عن دور وزارة الداخلية والبلديات، فلنا الأمل بتخطي الوزارة الدور الرقابي والاداري الى آفاق تنمية حقيقية ونحن اليوم في حوار مع هذه الوزارة في هذا الشأن.

وعن دور وزارة الاشغال العامة والنقل أيضاً، فلا بد من تعاون وثيق مع البلديات اللبنانية وأرجو أن تكون ورشة العمل اليوم الخطوة الاولى في هذا التعاون. وكلني أمل أن أسمع منكم اليوم دعماً واضحاً لهذه المبادرة.

إن لقاءنا اليوم يتيح لنا التعرف على تجارب فرنسية ولبنانية قيّمة تحفزنا للإطلاق قدماً
معتمدين على هذه الصداقة اللبنانية الفرنسية العريقة.

أجدد شكري لكم معالي الوزير لرعايتكم ولحضوركم هذا اللقاء، ولأصدقائنا الفرنسيين
لمشاركتهم وللأساتذة الجامعيين ورؤساء البلديات لإهتمامهم، متمنياً نجاح هذه المبادرة لكي
نحفظ لأولادنا ما يفتخرون به.

وشكراً.